جاك موشلار
التداوليّة بعد غرايس :
سياق و مناسبة

Jack Moschlar
Pragmatics after Grace
context and occasion

ترجمة : يحيى فائدي*

جامعة منوبة-تونس، yahiafaidi72@gmail.com

تاريخ الوصول2022/12/20 تاريخ القبول 2022/12/24 تاريخ النشر2022/12/27

الملخص:

التداوليّة بوصفها تخصّص من علوم اللغة لم تحصل على وضع مستقلٍّ إلا مؤخّرا و هذا راجع أساسا إلى الطريقة التي صِيغت بها المظاهر التداوليّة للغة ضمن اللسانيات و إلى التبعيّة الوثيقة للتداوليّة إزاء اللسانيات . فمن زمن وجيز ظهر تيّار تداوليّ جديد .تيّار يمكن وصفه بأنّه تداوليّة جذريّة و تكمن الإضافة الرئيسيّة لهذا التيار في استقلال التداوليّة في علاقتها باللسانيات وفي إدراجها ضمن العلوم العرفانيّة . هذا المقال يهدف لتقديم صورة مختلفة بعض الشيء عمّا قُدِّم بشكل عام من دراسات في التداوليّة في فرنسا من جهة ومن جهة أخرى بيان الاهتمام باللسانيات مع الأخذ بعين الاعتبار موقف التداوليّة الجذريّة بالرغم من أن ذلك قد يبدو مفارقيّ.

الكلمات المفتاحية: تداولية، سياق، حكم المحادثة، مناسبة، جاك موشلار.

Abstract :

Pragmatics, as a discipline of language science, has only recently been granted autonomous status. This is essentially due to the way the pragmatic aspects of language have been formulated in linguistics and the close dependence of pragmatics on linguistics. Recently, a new pragmatic current has emerged, a current that can be described as radical pragmatics, whose main interest lies in the autonomy of pragmatics with respect to linguistics and in its insertion into the cognitive sciences. This article aims on the one hand to present a somewhat different picture of pragmatics studies from that which is generally proposed in France, and on the other hand to show, although it may seem paradoxical, the interest for linguistics taking into account the radical pragmatic position.

Keywords: pragmatics, context, conversational judgment, occasion, Jacques Mauchlar.

* المؤلف المرسل

1.مقدمة

التداوليّة بوصفها تخصّص من علوم اللغة لم تحصل على وضع مستقلٍّ إلا مؤخّرا و هذا راجع أساسا إلى الطريقة التي صِيغت بها المظاهر التداوليّة للغة ضمن اللسانيات و إلى التبعيّة الوثيقة للتداوليّة إزاء اللسانيات . فمن زمن وجيز ظهر تيّار تداوليّ جديد .تيّار يمكن وصفه بأنّه تداوليّة جذريّة و تكمن الإضافة الرئيسيّة لهذا التيار في استقلال التداوليّة في علاقتها باللسانيات وفي إدراجها ضمن العلوم العرفانيّة .

هذا المقال يهدف لتقديم صورة مختلفة بعض الشيء عمّا قُدِّم بشكل عام من دراسات في التداوليّة في فرنسا من جهة ومن جهة أخرى بيان الاهتمام باللسانيات مع الأخذ بعين الاعتبار موقف التداوليّة الجذريّة بالرغم من أن ذلك قد يبدو مفارقيّ.

2.اللغة و الوقائع التداوليّة :تلفّظ ،مشيرات وسياق

قبل عرض صورة عامّة للمقاربات حول التداوليّة دعونا نتوقف قليلاً عند الوقائع التداوليّة البارزة في اللغة فإذا كانت اللسانيات تهتمّ إلى حدٍّما بالبعد التداوليّ للغة فذلك لأنّ عددا معيّنًا من وقائع التركيب و المعجم تتطلّب الأخذ بعين الاعتبار وقائع من خارج اللسان .هذه الوقائع يمكن أن تختزل تقريبا في الوقائع المحايثة للتلفّظ، أي أن الحدث التاريخيّ الذي يُهيِئ إنتاج الملفوظ في مقامٍ محدّدٍ يتدخّل كمكوّن من الملفوظ. و الأمثلة الأكثر دلالة تتكوّن من الأفعال الإنشائيّة ،الروابط ،ظروف التلفّظ و كذلك النفي كما توضّح الأمثلة التالية :

(1) أنصحك بعدم التدخّل.

(2) أقدم جون على الزواج لكن لاتقل لأحد.

(3) بصدق لن أرفع دعوى.

(4)آنا ليس لديها ثلاثة أطفال ،لديها أربعة.

في كلّ من هذه الأمثلة فهم الملفوظ يستدعي الأخذ بعين الاعتبار التلفّظ.ففي (1) المتكلّم ينصح مخاطَبه بعدم التدخّل (فهو ينجز عملا متضمّنا في القول من خلال تلفّظه).في(2) الرابط "لكن" لا يتعلّق بالمضمون "أقدم جون على الزواج" و إنّما بتلفّظه (كإشارته بألا تقل لأحد).في (3) الذي صرّح صادقًا ليست الجملة الملفوظة بل تلفّظه وأخيرا في (4) الذي نفى ليست الجملة آنا لديها ثلاثة أطفال (هي في الواقع استلزام ل"آنا لديها أربعة أطفال"). لكن إمكانيّة إثبات أن آنا لديها ثلاثة أطفال.

فكلّ هذه الأمثلة تظهر أن الوصف البسيط لفعل كنصح ورابط مثل لكن وظرف كصدق أو النفي كذلك لا يمكن أن يُحصر في مضمونهم التعيينيّ فكل هذه التعابير تفترض الأخذ بعين الاعتبار آليّة التلفّظ ذاتها (الربط باستعمال اللغة) التي تمثّل جزءا من وصفهم اللسانيّ. بعبارة أخرى دون الأخذ بعين الاعتبار بُعدَهم التداوليّ تنعدم إمكانيّة الوصف اللسانيّ .

وخلال عدد من السنوات اهتمّ البحث اللسانيّ بهذا الصنف من الوقائع التي كانت تُظهر اندماج التلفّظ في بنية

اللسان ولم يتمكن هذا المنظور من القبول إلا في التقليد اللسانيّ الفرنسيّ لأنّه كان يستجيب جزئيّا على الأقل لبرنامج البحث الذي صِيغ من بينفينيست (راجع. بينفينيست 1966 و 1974). فوصفه ضمائر العينيّة كما أزمنة الأفعال كان يبيّن في الحقيقة التبعيّة الوثيقة بين الوقائع الصرفيّة و الآليّة التلفظيّة وضمن الامتداد لهذا التقليد أُحدث المنظور التداوليّ المدمج لأنسكومبر وديكرو تقدمات ملحوظة في فهم بنية اللسان خاصة في مايتعلّق بالحجاج و تعدد الأصوات (راجع.أنسكومبر وديكرو 1983).

ولكن على غرار هذه المعطيات اللسانيّة ذات القيمة التداوليّة واجهت اللسانيات بعض الصعوبات في وصف وقائع شديدة البساطة في استعمال اللغة ونبدأ بالضمائر العينيّة و أزمنة الأفعال فالوصف الذي قُدِم من بينفينيست كان يدمج أبعاد التلفّظ (تعالق بين الذاتيّة و الشخصيّة بالنسبة للضمائر العينيّة و تعالق مستويات التلفّظ كالخطاب أو الحكاية بالنسبة لأزمنة الأفعال). والإشكال بالأساس طُرح من الواسمات الإشاريّة كالضمائر العينيّة للشخص الأول والثاني أو من الزمن الإشاريّ كالحاضر فالسِمة الأساسيّة للتعابير الإشاريّة أنّها تعمل كمتغيّرات تستمد قيمتها من استعمالاتها في مقام مخصوص فكلّ متكلِم استخدم الضمير "أنا" يُعيّن نفسه بقوله أنا وبنفس الشكل كل جملة في الحاضر تصف الحدث الذي يتزامن مع وقت تلفّظِه.

ولا تبدو هذه المعطيات بادئ الأمر مختلفة تمامًا عن (المعطيات)الأولى فوقائع التلفّظ تتوضّح من خلال الإنشائيّات وبعض استعمالات الروابط والنفي و ظروف التلفّظ غير أنّ النظر عن كثب يُحتّم علينا أن نتبيّن أنّ هذه التعبيرات ليست تابعةً فقط للتلفّظ بمعنى أنّها تستلزم الأخذ بعين الاعتبار شروط استعمالها لكن بمعنى أنّها تعمل كمِقيم مخصوصة لإحداثيات التلفّظ (زمن ،مكان،شخص) التي وقع تأويلها ولكن تداوليّة الألسن الطبيعيّة إذا اقتصرت على تداوليّة الواسمات الإشاريّة (تدعى تداوليّة إشاريّة) فلن تكون كافيةً لفرض برنامج بحث كليّ حول اللغة. لماذا؟ببساطة لأنّ أيّ من علوم الدلالة وخاصة العلوم الدلاليّة الشكليّة التي تعد نتيجة للتقليد المنطقي لن تجد صعوبة في زيادة قدرتها الوصفيّة على تخصيص تأويل التعابير التابعة سياقيًّا وبعبارة أخرى الوصف التداوليّ للألسن الطبيعيّة يفترض نظريّة المشيرات لكن لا يكفي وضع نظريّة للمشيرات لبناء نظريّة عن استعمال اللغة ما يُعرف بالتداوليّة.

إذن ما المطلوب أيضًا إذا وقائع التلفّظ و الإشاريّة لا تكفي ؟ يمكننا أن نبدو أكثر طموحا بعض الشيء ونطلب أن تكون التداوليّة نظريّة حقيقية للسياق ففي النهاية الإنشائيّات لا تملك استعمالاً إنشائيًّا إلا في سياقات خاصة و الحاضر لا يكتسب قيمته التي يحملها إلا في سياقات خاصة فالمعرفة بالسياق تتضمّن إحداثيات شخصيّة ،مكانيّة و زمنيّة تكفي لوصف المشيرات فإذا طلبنا من التداوليّة أن تحلّ إشكال السياق فذلك أن تتدخّل بشكل حاسم لتحديد قيمة التعابير اللسانيّة التابعة سياقيًّا و لكن في الآن ذاته لوصف التأويلات السياقيّة غير موسومة لسانيًّا أيضا.

نأخذ المثال المقتطف مع تعليقه من لايكوف و جونسن (1985، 22):

(5) من فضلك خذ مقعد عصير التفاح .

((هذه الجملة لا تحمل أي دلالة في حدّ ذاتها لأنّ التعبير "مقعد عصر التفاح" ليس وسيلة وضعيّة للإحالة على شيئ ما ولكن الجملة صحيحة منطقيّا إذا أخذنا بالاعتبار السياق الذي وردت فيه فشخص قضّى الليلة لدى أصدقائه ينزل لتناول فطور الصباح و هناك أربعة محلات وثلاثة أكواب من عصير البرتقال وواحد من عصير التفاح فيصبح التعبير "مقعد عصير التفاح" واضحًا ويحافظ التعبير على وضوحه غدا صباحا عندما لايتبقى مزيدا من عصير التفاح هكذا يُعرف المقعد المعيّن بسهولة .))

ما يوضّح مثلا كهذا (من فضلك خذ مقعد عصير التفاح) واقعة عامة للغاية ونظريّة السياق فقط يمكنها حلّها : **المعنى المتعلّق بالسياق**. فالتلميحات و السخريات و بشكل أعم الضمنيات تظهر بكونها متأثّرة بالسياق وتعتمد بتحديد أدقّ على سياق خاص لتكتسب قيمة وهذا الإثبات يُوضّح خاصية الوقائع التداوليّة التابعة بشكل صارم للسياق (أي التي لم تعتمد على أي إشارة لسانيّة) :**غيّر السياق وستُغيّر التأويل**. هذا يعني بداهة أن مقعد عصير التفاح يمكنه تعيين مقعد آخر غير الذي بالقرب من النافذة ،ذلك بشكل دقيق الذي كان في أول يوم التقينا فيه قد أشير إليه بكوب عصير التفاح ويمكنه في سياق آخر أن يعيّن الكرسي البائس الذي قد بُلّل بعصير التفاح بسبب رعونة ابني أو كل ماتريده وتقنيًّا هذه الوقائع التداوليّة توصف بأنّها **قابلة للإبطال** فهي صالحة في سياقات لكن غيرصالحة أيضا في سياقات أخرى .

هنا سيكون من حقّ القارئ انتظار توضيح لنظريّة السياق فأطروحة التبعيّة السياقيّة مقبولة بداهة فهي تتضمّن بكثرة المشيرات ووقائع التلفّظ الموسومة لسانيّا و من المؤسف بالنسبة للقارئ أن مثل هذه المقاربة لم تفسح المجال للنظريّة التداوليّة مما ترك فراغا أمكن (للقارئ) ملاحظته من الوهلة الأول.لماذا؟ ذلك يرجع لثلاثة أسباب رئيسيّة ذات طبائع مختلفة . السبب الأول يتعلّق بوجود أطروحة معاكسة سائدة في اللسانيات حتّى زمن قريب و هي استقلال المعنى أما الثاني فيعود إلى الشكوك المشروعة بشأن جدوى مثل هذا المشروع وأخيرا، ارتبط (السبب)الثالث بأخطاء النسخة التقنيّة لأطروحة التبعيّة السياقيّة : نظريّة المعرفة المشتركة.

3.صعوبات نظريّة التبعيّة السياقيّة

تكمن أول صعوبة لنظريّة التبعيّة السياقيّة في البقاء القويّ في اللسانيات لأطروحة معاكسة ،أطروحة **استقلال المعنى** . هذه الأطروحة تقول ببساطة أن **المعنى موجود في الكلمات** وهي قد كانت الأصل في كامل برنامج علم الدلالة البنيويّ وذلك يدلّ على أنّ المعنى قد عُرِّف على إثر المقال البرجميّ ليالمسلاف "لأجل علم دلالة بنيويّ"(راجع.مراجعته في يالمسلاف 1971)، على نحو خلافيّ و تقابليّ تمامًا (راجع. علاوة على ذلك ،لأجل تصوّر جوهريّ معدّل ،راستيي1987، 1991 و1994).وحاولت أن أبيّن في موشلار (1993) وفي موشلار و آخرين (1994) الأسباب اللاشكليّة التي سمحت للسانيات بقبول أطروحة استقلال المعنى فذلك يعود بيانيًّا إلى وجود مخزون من التعبيرات المجازيّة(قناة المجاز) في بنية الألسن (ولاسيما الفرنسيّ و الانغليزيّ) وفي إطارها

تستوعب الدلالات حالة الأشياء مستقلّة و التعابير اللغويّة التي تتضمنها ثم يتحقق التواصل بتحويل المضامين من قطب آخر (راجع.ريدي 1981 لأجل وصف تفصيليّ ولايكوف و جونسون 1985 وفوكونيي 1984 لأجل تصوّر مختلف للدلالة).

ولأطروحة استقلال المعنى نتيجتان كبيرتان ،و التي لم تكونا دون تأثير على الاهتمام النسبيّ الذي استطاعت اللسانيات البنيويّة منحه للتلفّظ و السياق و على حصر التداولية في فرنسا على الأقل في تداوليّة مدمجة في علم الدلالة.أولاً أزاحت اللسانيات البنيويّة من حقلها إشكال المرجع فقد و جب أن يعيد اللسانيون استكشاف أعمال الفلاسفة حديثًا لجعلها موضوعا حقيقيًا للدراسة اللسانيّة (راجع. العمل الإحيائيّ البارز لكلايبار 1981،والأعمال الحديثة لآن ريبول التي أُلِّفت في ريبول 1991،ريبول 1994و موشلار وريبول 1994،الفصل 4 ، 5، 12 ، 13 و 14). ثانيًا استبعدت أطروحة استقلال المعنى ضمنيّا الأخذ بعين الاعتبار للسياق في الوصف اللسانيّ .فمن ناحية يتعلّق السياق باستعمال اللغة و لا يتعلّق بالوصف اللسانيّ وبالأخصّ دلالة اللفاظم ومن ناحية أخرى لأسباب مستقلّة رفض الموقف البنيويّ الإمكانية في حد ذاتها لنظريّة سياقات فالسياقات من حيث التعريف غير متناهية و غير قابلة للتنميط(على النقيض من الملفوظات)وحتى إن تواجد ذلك فإن منولتهم لا تتصل بعلوم اللغة .

أودُّ أن أوضّح بسرعة هذين المظهرين حيث أنّ الثاني يفسّر جزئيًّا عدم ثقة اللسانيين في أطروحة التبعيّة السياقيّة فمن طرق التخلّص من تعقيد السياق استعمال التمييز الكلاسيكي في المنطق بين نمط و حدث قوليّ (هذا الموقف الذي دُوفِع عنه في علم الدلالة الحجاجيّ من راكاه 1986 و 1990 في تقليد نظريّة الحجاج على لسان أنسكومبر و ديكرو). يتمثّل هذا الموقف في التمييز ملفوظات–حدث قوليّ التي يكون إنتاجها عرضيّ و متعلقة بمقامات مخصوصة و متكلمين مخصوصين من ناحية ومن ناحية أخرى ملفوظات–نمط التي تتلاءم مع كل ما تمتلكه ملفوظات–الحدث القوليّ من اشتراك نسبيٍّ في خصائصهم السياقيّة .إذن جملة ك (6) يمكنها أن توفِّر موضعا لعدد كبير من الملفوظات – حدث قوليّ التي تُنتج من متكلّمين مختلفين في سياقات مختلفة لكن هذه الملفوظات ستكون كل الأحداث القوليّة للملفوظ–النمط ذاته .

(6) غورلتي هي على البيانو .

إضافة إلى ذلك إذا يمكن أن نبيّن أن الإشارات التداوليّة لملفوظ–نمط تعليماتيّة فإن دلالة التلفّظ ممكنة دون اللجوء إلى نظرية السياق[1].هذا الموقف مهما كانت مشروعيّته من وجهة منهجيّة فإنّه يجب أن يذهب أبعد من ذلك فمثلا تطبيق التمييز نمط /حدث قوليّ في السياقات ذاتها أي سياق–حدث قوليّ سيكون السياق المخصوص متصلاً بتأويل ملفوظ–حدث قوليّ مخصوص حينئذ سيكون السياق – نمط الاختزال..سياقيًّا. لكن من هنا تنبثق الإشكاليات فإضافة إلى خاصية التزايد في ما يتعلق بالتمييز نمط/حدث قوليّ المطبّق على الملفوظات فإننا لانرى بنحو جيّد جدّا ما الذي سيكون سياقًا – نمطًا فمن خلال التعريف السياق مخصوص

دائما و متغير من مقام تخاطب إلى آخر،إلى آخره.

إذن يتناسب المظهر الثاني مع **الاختلاف اللامتناهي للسياقات** الذي اتخذنا جزءا منه للدحض بخلاف الموقف الملخّص سابقا لإمكانية نظرية علمية للسياق .يمكن صياغة الحجّة على النحو التالي : (1) إذا المعلومات المناسبة لتكوين السياق ليست قابلة للتحديد بداهة فإن المكوّنات اللغويّة المؤلفة للملفوظ ذات عدد محدود : (2)و إذا السياقات المناسبة لفهم ملفوظ غير قابلة للإحصاء بداهة فالتراكيب اللغويّة على الرغم من توفيرها موضعًا لعدد لا متناهي من الجمل من حيث المبدأ فإنها ذات عدد متناهي. وبعبارة أخرى تتأسّس الحجّة على دعوى أنّه إذا نظرية الألسن الطبيعية ممكنة فذلك لأنّ مجموع البنى اللغويّة الممكنة ليست لا متناهية في حين إذا نظرية السياق مستحيلة فذلك لأن السياقات الضرورية لتأويل الملفوظ لامتناهية و هذا النمط من الحجّة له نتيجة رئيسيّة : فهو يقود إلى شكوكيّة جذريّة في مايتعلق بكل المشاريع المتناسبة بداهة مع العلوم العرفانيّة ومع انتشار أنظمة الفهم وتوليد اللغة الطبيعية .و في الحقيقة إذا كان الوصف العلميّ للسياق مستحيلا (في ظلّ الفرضية التي أتيت على تقديمها)،فإن من المستحيل تصوّر فهم كليّ وشموليّ للتواصل اللغويّ لأن ذلك متعلّق جوهريّا بالسياق .

هل الحجّة التي أتيت على تقديمها مبرّرة؟ جوابي بالنفي و ذلك يعود إلى اتخاذ (الحجّة) موقفا ثابت وهو أن السياق يحتوي عددا لا متناهيًا (أو كبيرا جدّا في كل الحالات و متغيّرا)من الإعدادت.أودّ أن أبين أن هذا التصوّر للسياق ساذج و ليس الأصل أبدا في كل النظريات التداوليّة ولكن قبل أن أوضّح كيف يمكن أن يكون السياق مقيّدا في تعريفه سأقوم بإيجاز بعرض بديل كافٍ بداهة . هذا البديل يسمى تقليديّا نظرية المعرفة المشتركة.

نظرية المعرفة المشتركة هي في الواقع النظرية الأكثر انتشارا ،لا بل النظرية السائدة في التداولية .هذه النظرية(راجع.على سبيل المثال ستالنكر 1977 و فان دير أويرا 1979) تعتمد على فكرة أنّ التواصل اللغويّ غير ممكن إلا إذا ما تأسس على عدد محدّد من الوقائع أو من القضايا التي يتواضع المتخاطبون بالاتفاق على صدقها ولا يحتاجون إلى وجود توضيح والمثال الكلاسيكيّ لهذا النوع من الظواهر يتشكّل من الاقتضاءات التداولية على المستوى اللسانيّ وهي تحدّد كقضايا يعتقد المتكلّم أنّ السامع يعتقد في صدقها و التي يُقاد السامع إلى افتراض أن المتكلّم يعتقد في صدقها و علاوة على الصعوبات الشكليّة لنظريّة المعرفة المشتركة (فهي تؤدي في الحقيقة إلى تراجع للامتناهي عند إجراء التحقق من الخاصية المشتركة في المعارف،راجع.سبربر و ولسن 1992 و موشلار وريبول 1994 فصل 8 لتأليف). فإنّ نظريّة المعرفة المشتركة خضعت لمعارضة ثانية كثيرة و أشدّ قوة فهي تفترض في واقع الأمر أنّ المعارف المشتركة شروط ضروريّة وشروط كافية في الآن ذاته للتواصل.في حين أن ذلك يُناقش إلى حدٍّ كبير للأسباب التالية :

أولاً لا تكفي قضية تعتبر جزءا من مجموع القضايا التي تحدّد المعرفة المشتركة لتمثّل جزءا من السياق الضروريّ لتأويل الملفوظ فنحن نبني في أغلب الأحيان السياق على أساس معلومات أخرى أو يمكننا أن نستنتج القضايا

الضروريّة لتأويل الملفوظ .نأخذ المثال التالي :

(7) أنا لا آكل اللحم : أنا لسانيّ

المقدمة المنطقيّة الضمنيّة (المستدلّ عليها) و الضروريّة لتأويل الملفوظ هي من نوع (8):

(8) اللسانيون نباتيون .

وفي حال انّ هذه القضية من غير المرجّح أن تمثّل جزءا من المعرفة المشتركة على المخاطَب تصوّرها حتى و إن كانت معرفته بالعالم ستقوده لاعتبارها كقضية كاذبة.

ثانيًا ليس من الضروريّ إطلاقًا أن تشكّل القضية جزءا من المعرفة المشتركة حتى تنتمي إلى السياق فهذا التقييد سيكون ضروريّا إذا كان يمكننا افتراض أن نجاح التواصل مضمون في كل مرّة .فيمكننا أن نضع هذه الفرضية في موقع الشكّ خاصة إذا لجأنا إلى منوال الاستدلال استكمالاً لمنوال الشفرة من أجل تفسير التواصل اللغويّ. اللجوء إلى منوال الاستدلال يستلزم أن نجاح التواصل ليس مضمونًا أبدا ب 100 % فالمخاطب يضع فرضيات حول الذي يريد المتكلّم تبليغه و هذه الفرضيات يمكن أن تكون مؤكدة (فينجح التواصل) أو تكون باطلة (فيفشل التواصل). فإذا وضعنا إذن فرضية أن التواصل اللغويّ مسار معرّض للخطر (أي غير مضمون تماما)، فحينئذ لن يكون من الضروريّ الجمع بين المعرفة المشتركة و السياق .

نظرية السياق لا يمكن أن تكون نظرية المعرفة المشتركة و لا تُقبل دون اختلاف مع أطروحة التبعيّة السياقيّة .لذلك وجب علينا الالتفات نحو مقاربة مختلفة للسياق و لكن قبل عرض نظرية حديثة و تجديدية حول الشكل المحدّد للسياق (نظرية المناسبة) أرغب في أن أبين كيف أحاطت التداوليّة إشكال السياق على إثر أعمال غرايس .

4.قواعد و مبادئ تداولية

المفارقة في تاريخ التداوليّة أنها لم تدّعي أبدا كونها نظريّة سياق إلا مؤخرا مع نظرية المناسبة و لا يكاد يوجد في واقع الأمر أكثر من التقليد المنطقيّ للغة الذي قدّم في التداولية من خلال منطق العمل المتضمّن في القول (راجع. سورل وفان درفاكن 1985 لتأسيسه و فان درفاكن 1991 للتطوير و فان درفاكن 1992 لتقديم تأليفيّ) ليعتبر أن تأويل ملفوظ قد يكون مقدّما كوظيفة للملفوظ في سياق (الملفوظ هو الثابت والسياق أو القسم من السياق المتغيّر).

التقليد الغرايسيّ أقحم مبدَأ مختلفا للتحليل تماما فتأويل ملفوظ يعود إلى إنجاز استدلالات غير مبرهنة على أساس مبادئ و قواعد تداوليّة كليّة . نظرية الاستلزامات المحادثيّة تتأسّس في الحقيقة على فرضية أنّ المتخاطبين يتعاونون عند التبادل اللغويّ والتعاون يُترجم سواء من خلال الاحترام أو من خلال الخرق الإشاريّ (سنقول الاستغلال)لقواعد أو حكم المحادثة (كمّ ،كيف،مناسبة و طريقة).هذه القواعد تقول على التواليّ أنّه يجب على المتكلّم أن يصرّح بمقدار لكن ليس بمعلومات أكثر من المطلوب (حكمة الكمّ)،وأنّه لا يجب أن تُعطي المعلومة التي يُعتقد بكونها كاذبة أو التي تفتقر إلى الأدلّة (حكمة الكيف)،وأنّه يجب أن تكون المعلومة مناسبة (حكمة

المناسبة)،وأنّ صياغتها يجب أن تكون واضحة أيّ أنّه يجب تجنّب الغوامض و الالتباسات ، ولتكن منظّما و موجزا (حكمة الطريقة). وبشكل عام عمليّة استيفاء الاستلزامات المحادثيّة التي تلجأ إلى مبدأ التعاون و إلى حكم المحادثة يمكن تلخيصها على النحو التالي (راجع.غرايس 1975 / 1979):

(9) إجراء انطلاق الاستلزام المحادثيّ

1. المتكلم "م" قال "ك"[ii].

2.المخاطَب "م.خ" ليس لديه سبب ليفترض أنّ "م" لا يلتزم بحكم المحادثة أو مبدأ التعاون على الأقلّ.

3.افتراض أنّ "م" يحترم مبدأ التعاون و الحكم يستلزم أن "م" يفكّر في "ج".

4."م" يعلم (ويعلم أنّ "م" يعلم أنّ "م.خ"يعلم)أنّ "م.خ" يفهم أنّه من الضروريّ افتراض أن "م"يفكّرفي "ج" .

5."م"لا يقوم بشيء يمنع "م.خ" من التفكيرفي "ج".

6."م" يريد إذن أن "م.خ" يفكّر في "ج".

7.إذن "م" ضمّن "ج".

سنلاحظ إذا أعطينا هذا التأويل من خلال نظريّة الاستلزامات لغرايس فإن لا مبدأ التعاون و لا حكم المحادثة ستكون ((معاييرسوسيو–تواصليّة)) (بيرندونر 1994 ، 209–210).فهُم بمعنى أصحّ مبادئ استدلال وبأكثر دِقّة مبادئ استدلال غير مبرهنة(أي أن نتائجهم ليست إلزاميّة).

إذن ، ماهو مفاجئ أن النظرية التداولية التي فتحت مجالا للتطوّرات الأشد تأثيرا (راجع. على وجه الخصوص غازدار 1979وليفنسن 1983 و هورن 1989) ليست نظريّة سياق أو نظريّة تبعيّة سياقيّة إطلاقًا فهي نظرية مُتأسسة على مبادئ وقواعد في التواصل و العقلانيّة. وبعبارة أخرى إذا التواصل اللغويّ ليس مسألة شفرة فقط ولكن أيضا هو مسألة استدلال فإنّ الاستدلالات موجّهة بالضرورة من خلال مبدأ عام للتواصل (مبدأ التعاون) وقواعد عقلانية كليّة (حكم المحادثة).

كان لعمل غرايس أهمية أساسيّة في تطوير التداوليّة،ليس فقط لأن الاستراتيجية الغرايسيّة تتيح الإحاطة بصعوبات نظريّة التبعيّة السياقيّة لكن بالخصوص لأنّ عددا كبيرا من وقائع المعنى حصلت على تأويل تداوليّ انطلاقا من جهاز التحليل الغرايسيّ و بهذا غيّرت التداوليّة وضعها بغتة و سلّة مهملات اللسانيات[iii] أصبحت استراتيجيّة تحليل للغة .حيث تتمثّل وظيفتها في تبسيط الوصف اللسانيّ و إتاحة حفظ الدلالة الصدقيّة (التداوليّة لم تهتم إلا بالظواهر غير صدقيّة للملفوظات كالاستلزامات). وأفضل مثال لهذه الاستراتيجية وضّح من خلال نوع مخصوص من الاستلزام المحادثي،**الاستلزامات الدرجيّة**.

كانت التداوليّة الغرايسيّة فعّالة خاصة في الشرح انطلاقًا من دلالته المنطقيّة الصدقيّة (تلك نضعها تقليديّا في جداول الصدق ضمن الكتيّبات المقدِّمة للمنطق)،المعنى عند استعمال الروابط المنطقيّة (راجع.موشلار وريبول 1994، فصل 6 لأجل تقديم شامل).و المثال الأكثر مشاهدة يتمثّل في الاختلاف بين الدلالة المنطقيّة

المتضمَّنة و استعمالاتها الخاصّة في اللسان الطبيعي.كيف يفسّر هذا الاختلاف ؟عدّة حلول تقدّم .الأول يتمثّل في رفض إقامة علاقة بين الدلالات المنطقيّة و اللغويّة ففي النهاية /"و" "أو" كلمات تنتمي إلى ألسن مختلفة (شكليّا من ناحية و طبيعيّا من ناحية أخرى) والتي تمتلك تراكيب و دلالات مختلفة .وذلك يعني أن الحلّ اللامنطقيّ يجب أن يفسّر الاستخدامات العديدة لذات الكلمة(ك أو) ليكون صحيحا و في الواقع سيتعيّن عليه الاختيار بين خيارين فإما "أو" ملتبس دلاليّا و إما ليس ليس كذلك لكن ينبغي عندئذ تفسير الاستخدامات الخاصة بالاستعانة بالدلالة الأساسيّة مثل المتضمَّنة وهو ما يتعارض مع اللامنطقيّ في وضعه الذي هو عليه .وفي آخر المطاف يبدو أنّه لا يوجد سوى حلين معقولين بمعزل عن الخيار المنطقيّ و اللامنطقيّ فإما أن نتبنى **نظرية اللَّبس** القائلة بأن كلمات ك " أو"(لكن هذا ينطبق أيضا على و ،إذا ،النفي وكل الروابط الأخرى غير المنطقيّة) ملتبسة . وإما أن نتبنى على العكس **نظرية أُحاديّة الدلالة** القائلة بأنّ هذه الكلمات لاتملك إلا دلالة واحدة لكن تعدّد المعاني في الاستخدام و التي أُشتقت من خلال مبادئ تداوليّة. الحلّ الغرايسيّ يعتمد الخيار الثاني الذي يبرّر من ناحية منهجيّة باللجوء إلى **مبدأ شفرة أوكام معدّل** لغرايس الذي يشترط وجوبا تجنّب تعدد الدلالات المرتبطة بالتعبير(راجع.غرايس 1978).

نطبّق هذا المبدأ على المثال "أو" : دلالته ستكون متضمّنة تُمنح من خلال دلالة الرابط ثنائي القيمة /. ولتفسير معناه الخاصّ كما في الجبن أو التحلية في قوائم أطعمة المطعم سنلجأ إلى مبدأ تداوليّ ،مبدأ الاستلزام الدرجيّ.ماذا يخبرنا هذا المبدأ ؟ ببساطة إذا تعبيران اثنان رُتّبا في سُلّم كميّ فإن اللفظ الأدنى يتضمّن النفي للفظ الأعلى و اللفظ الأعل يمستلزم هو نفسه للفظ الأدنى.يجب أن تقبل الحجّة أيضا أن "أو" تنتمي إلى السلم الكميّ الذي لفظه الأعلى هو "و": "ب"و"د"[iv] تستلزم "ب" أو "د" إذن "ب" أو "د" يتضمّن النفي ل "ب" و "د"(لا ("ب" و "د")).إذن كيف الحصول على التأويل الخاصّ ل"أو"؟ ببساطة من خلال وصل للمعنى المتضمّن ل"أو" والنفي للوصل وهو مايعبّر عنه (10):

(10) (ب∨د)[v] ∧¬ (ب ∧ د) ⇎ ب د[vi]

بعبارة أخرى نحصل على التأويل الأنسب ل "أو" (معنى خاصّ) انطلاقا من معناه المنطقيّ (متضمن) و مبدأ تداوليّ هو مبدأ الاستلزام الدرجيّ. و النتيجة أن التداوليّة تُتيح استيعاب الفرضيات الدلاليّة الدُنيا و لكن قبل كل شيء قد عُهِد إليها بموقع تفسيريّ فاللجوء إلى التداوليّة فقط يتيح في الحقيقة تفسير المعنى عند استعمال التعابير في الألسن الطبيعية ومن هذا المنظور قامت التداوليّة بخطوة نوعيّة كبيرة فهي لم تتح تبسيط الوصف اللسانيّ فقط لكنها تمنح كذلك تفسيرا أنيقا وعاما لوقائع التأويلات المنتظمة و هذا دون اللجوء إلى نظريّة السياق.

5.مناسبة وسياق

التداوليّة بعد الغرايسيّة حيث نظرية المناسبة لسبربر و ولسن (1989/1986) هي النسخة الأكثر اكتمالا فهي في الآن ذاته نظرية عرفانيّة و نظرية سياق وهو ما يتعارض مع المقاربة الغرايسية الجديدة التي تحدثت عنها في الفقرة

السابقة. المناسبة هي نظرية عرفانيّة بمقياس أنّها تضع فرضيات قويّة على طبيعة الاستدلالات التداوليّة و اللّواتي يتعلقنا بالنظام المركزيّ للفكر بعبارة فودور (1986/1983). ومجموع الوقائع التداوليّة أساس الاستدلال تتمركز في هذا المستوى من الانتظام العرفانيّ الذي سِمتُه الرئيسيّة كونه غير مختص و مطابق للملكة الأفقية وفي هذه النقطة يتعارض النظام المركزيّ مع أنظمة الدخول(أو الطرفيّات) ، المنظومات والمخصّصات.فإذا اللسانيات تنتمي لنظام الدخول والتداوليّة تنتمي إلى النظام المركزيّ للفكر فبذلك لا مزيد من تساؤل النظر في تداوليّة موجّهة لسانيّا أو مدمجة في اللسانيات : تداوليّة المناسبة كنظريّة عرفانيّة تضع فرضيّة قويّة في الفصل بين اللسانيات و التداوليّة.

وفي مقام ثان نظرية المناسبة هي نظرية سياق حقيقية أو تجعل مشروع تعريف التداوليّة على أنّها نظرية سياق ممكنًا على الأقلّ لكن كيف يكون هذا ممكنا ،إذْ كما رأينا التداوليّة الوحيدة المعقولة هي تداوليّة المبادئ أو القواعد كالتداوليّة الغرايسيّة؟الجواب على هذا السؤال يمرّ من خلال مفهوم المناسبة و بأكثر تحديدا من خلال مبدأ المناسبة الذي يستوعب المبادئ والقواعد الغرايسيّة و من خلال تعريف مختلف جذريّا للسياق .

إحدى الأفكار القويّة لنظريّة المناسبة أنّ استعمال اللغة لا يخضع لأي مبدأ أو أي قاعدة تداوليّة من خارج مبدأ المناسبة.ومبدأ المناسبة يشترط أنّ المتكلّم أنتج الملفوظ الأكثر مناسبة للظروف،أي كل عمل تواصل (هنا لغويّ) يبلغ فرضيّة لها مناسبتها الخاصة .هذا المبدأ حكميّ للوهلة الأولى فله قوّة تفسيريّة غير متهاونة و هو يفسّر لماذا المرسل إليه يقبل بإيلاء الانتباه وبمعالجة العمل التواصليّ المقصود إليه .كلّ معالجة تتطلّب كُلْفة عرفانيّة ويجب علينا تفسير لماذا تعمل هذه المعالجة آليّا(المخاطب لا يمتلك الخيار في إيلاء الانتباه أو لا لعمل التواصل):التفسير يمرّ من خلال المناسبة و فكرة أنّه إذا معلومة جديرة بالانتباه فهي لأنها قد أُفترض مناسبتها وبعبارة أخرى مبدأ المناسبة مرفوق بافتراض (على الأقلّ) أو ضمان (على الأكثر) لمناسبة مثلى.

غيرأنّه كما لاحظنا منذ قليل نجاح التواصل ليس مضمونًا أبدًا ومبدأ المناسبة لوحده لا يضمن نجاح التواصل:فالشيء الوحيد الذي يفسّره هو الأسباب التي لأجلها يقبل المرسل إليه معالجة أي عمل تواصل مقصود إليه .أما المعيار الذي يسمح له ببلوغ تأويل هو ما دعاه سبربر و ولسن بمعيار الانسجام مع مبدأ المناسبة.هذا المعياريوضّح أن أوّل تأويل يتبادر إلى الذهن هو التأويل المنسجم مع مبدأ المناسبة أي التأويل الذي ينتج أثرا سياقيّا كاف ليوازن الجهد العرفانيّ[vii]. إذا كان الأمر كذلك فإنّ في مستوى المبدأ مفهوم المناسبة المثلى هو ما يتيح تفسير التواصل وفي في مستوى مسار التأويل فإنّ مفهوم المناسبة الدنيا هي الفاعلة .

كيف يتدخّل السياق في نظرية المناسبة ؟ بدايةً ، الفكرة المركزيّة هي أنّ تأويل ملفوظ يتوقّف على سياق مخصوص ولا يوجد شيء جديد في هذا سوى أنّ السياق لايتدخّل فقط عندما يكون ذلك ضروريّا و إنّما يتدخّل في كل ملفوظ .فاجتماع ملفوظ وسياق أي التسييق ينتج نوعا من الأثر السياقيّ ،الاستلزامات السياقيّة . والاستلزامات السياقيّة تتوافق مع نوع من التضمينات هي الاستنتاجات المتضمّنة أما النوع الآخر من التضمينات فتتشكّل من خلال المقدمات المنطقيّة الضمنيّة كما في المثال (8).إذن ،فالضمنيات تتوافق مع نوع من الأثر السياقيّ لكن

السياق لا يتدخّل فقط على مستوى التضمينات :هو يتدخّل أيضًا في حالات معيّنة على الأقلّ لإحصاء التصريحات أي إثراء الصورة المنطقيّة للملفوظ (تتوافق الصورة المنطقيّة مع نتاج التحليل التركيبيّ أي في مستوى التمثيل التصويريّ.)فتخصيص مراجع التعبيرات الإحاليّة و تعيين الموقف القضويّ وحتّى القوّة المتضمّنة في القول تتعلّق جميعها بمسار التصريح الذي هو في تبعيّة سياقيّة غالبًا .

حتّى هنا لا شيء جديد كثيرا : السياق يبدو كونه مكوّن ضروريّ في مسار التأويل ودون ذلك هو يحمينا من نقائص أطروحة التبعيّة السياقيّة لكن النقطة المهمّة هي أن السياق لم يُعط دفعة واحدة نهائيّا في نظرية المناسبة (ليس ثابتا مما يجعل وصفه الشامل وَهْمًا): على العكس من ذلك السياق يُبنى ولا يحتوى إلا القضايا الضروريّة للحصول على تأويل منسجم مع مبدأ المناسبة . وبالعودة إلى المثال (7) فتأويله لا يُطلب كمعلومة سياقيّة هي المقدّمة المنطقيّة الضمنيّة (8) وإنّما المرسل إليه سيكون مسؤولا عن إعادة بنائه .

نتيجة هذه المقاربة لاتخلو من أهمية فجزء كبير من النقاش الذي أجريته سابقا حول إمكانية وجود نظرية السياق ذاتها وإمكان التخلّي عنها ولكن مثل هذه النظرية ليست ممكنة فقط بل بالخصوص ضروريّة لتتيح تفسير وقائع التأويل التداوليّ.

6.خاتمة:قراءة جديدة للعلاقات اللسانيّة – التداوليّة

قد يبدو الطريق الذي آتي على قطعه ارتدادا تاما: غزوات اللسانيّات للتداوليّة لا تظهر هنا بكونها منفيّة فحسب بل متجاهلة . فالفصل جذريّ بين اللسانيات من ناحية (منتمية إلى نظام المعالجة اللسانيّة) و التداوليّة من ناحية أخرى (منتمية إلى النظام المركزيّ للفكر) لم يعُد يسمح بداهة بمعالجة وقائع تداوليّة دنيا كالواقائع التداوليّة.

أشرت في بداية هذا المقال إلى أني سأبيّن الاهتمام باللسانيات من نظريّة تداوليّة جذريّة كنظريّة المناسبة.لكن ليس لدي هنا المجال لأُظهر بالتفصيل وبمساعدة الحجّة اللسانيّة الدقيقة لماذا الفصل بين اللسانيات و التداوليّة مثمرٌ.

أودّ ببساطة الإشارة على سبيل الاستنتاج إلى بعض المسارات التي شغلت حيّزا مؤخّرا في التقدمات المهمّة من منظور الوصف اللسانيّ (راجع.بالخصوص موشلار وآخرين. 1994 و موشلار (ن.ش).1993).فما يجعل هذه المقاربة التداوليّة مناسبة من منظور لسانيّ يعود أساسا إلى التمييز بين **التشفير التصوّريّ** و**التشفير الإجرائيّ**.فالتعابير اللغويّة المناسبة من زاوية نظر تداوليّة لديها الخاصيّة (راجع.ولسن وسبربر 1990) عدم تشفير المتصوّر بل الإجراءات وهذه الإجراءات تحدد شروط العمل وتعليمات التعبيرات التابعة سياقيّا:الروابط ،النفي،التعبيرات الإحاليّة و الواسمات الزمنية يمكن تعريفها و غيرها على أنّها الواسمات الإجرائيّة التي تتطلّب لحساب قيمة كل منها توظيف السياق الذي تكون فيه.

قد تبدو هذه الاستراتيجية في التحليل مثل لباس على طراز التقليد النحويّ بالخصوص عندما تحاول استخراج قيمة أساسيّة من أصل قيم مخصوصة لأجل وصف أزمنة الأفعال .ففي الواقع تتدخّل التداوليّة لتمييز الاستعمالات و لتفسير الشروط التي بموجبها تتقدّم هذه الاستعمالات على الأخرى وهذا يؤدي إلى استنتاج غير متوقّع تماما

:تنوّع السياقات التي قد يظهر التعبير فيها مساعدا في الحصول على وصف غير موحّد وفي الحقيقة العكس الذي ينتج ضمن الوصف التداوليّ فالواسمات اللسانيّة تبحث بخلاف ذلك عن توحيد الأوصاف و الإعدادت قدر الإمكان في التأويلات السياقيّة وهذا يبدو شرطا لا غنى عنه لأي معالجة شاملة للألسن الطبيعيّة وضرورة على وجه الخصوص لتطوير الواجهات في اللسان الطبيعي إنسان — آلة .

جاك موشلار

(i) استعمل راكاه استعارة شفرة أوكام التي أصبحت قابلة للاستعمال مرة واحدة لتبرير موقفه بشكل منهجيّ : نقطع ما يتجاوزلكن لا نقوم بذلك إلا عندما يكون ذلك ضروريًّا.

(ii) الرموز : "م" :المتكلّم/ "ك" : كلام/ مخاطَب : "م.خ"/ "ج" : رمز لقضية ما .

(iii) يجب أن يكون فهم هذا المعنى التحقيريّ على النحو التالي :التداولية ستهتمّ بكل ما لا تريده اللسانيات أوّلا يمكنها معالجته.خذ واقعة في اللغة على غاية البساطة كالسؤال هل يمكنك تمرير الملح لي ؟ تأويل السؤال على أنّه التماس و تعيين الموقف القضويّ للمتكلّم (هنا رغبة مقترنة بالطلب)، وتخصيص المرجع و هو ضمير الشخص الثاني و القوّة كالتلطيف أوْ آداب الالتماس أيضا و الأسباب التي تدفع المتكلّم لطلب الملح و تعيين السياق الذي نُطق الملفوظ فيه و محله من الخطاب و آثاره ،إلى آخره .، وبتدقيق للقول سيكون النظر في جميع هذه الوقائع خارج حقل اللسانيات .غيرأنّه كما سنرى ليست جميعها على صلة مباشرة بالتداوليّة ففقط الثلاثة الأولى تقع مباشرة في مجالها .

(iv) "ب" و"د" : قضيتان منطقيتان.

(v) ∨ : رمز الفصل المنطقيّ (أو).

∧ :رمز الوصل المنطقيّ (و).

¬ :رمز النفي.

↔ :رمز علاقة التشارط .

∇ : رمز الفصل المانع.

(vi) يمكننا أن نبيّن دون صعوبة من خلال اللجوء إلى تقنية جداول الحقيقة وهي بالأحرى قضية يُطلب إثباتها ،أي قضية دائما صادقة وجدول الحقيقة أدناه يفسّر هذه البرهنة :

ب د (ب – د)	ب ∨ د	∧	¬	(ب ∧ د)	↔
ص ص ك	ص	ك	ك	ص	ص
ص ك ص	ص	ص	ص	ك	ص
ك ص ص	ص	ص	ص	ك	ص
ك ك ك	ك	ك	ص	ك	ص

رموز الجدول :

صادقة : ص / كاذبة : ك / ∨ ∧ ¬ ↔ : ذكرنا دلالتها أعلاه / – : رمز الفصل المانع.

(vii) سنذكّر بأنّ المناسبة ليست مفهومًا صِرْفا ولكن متصوّر مقارن يُعرف على النحو التاليّ: كلّما أنتج الملفوظ آثارا سياقيّة كلّما كان مناسبًا و كلّما تطلّب جُهدا عرفانيًّا أقلّ كان مناسبًا.